الأبعاد الاجتماعية للمساواة بين الجنسين في التعليم والعوامل المعيقة

طالبة ماجستير: افتكار سعيد علي سعيد الجمحي
كلية الآداب، جامعة عدن

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد الاجتماعية للمساواة بين الجنسين في التعليم، من خلال استكشاف تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في تحقيق العدالة التعليمية بين الذكور والإناث، وتحديد أبرز المعوقات التي تحول دون المساواة الفعلية في هذا المجال. تنطلق الدراسة من فرضية أن التعليم يُعدّ أحد أهم محركات التغيير الاجتماعي، إلا أن المساواة بين الجنسين في الوصول إلى التعليم وجودته ما تزال متأثرة بالبنى الاجتماعية التقليدية، والأدوار النمطية للجنسين، إضافةً إلى الفوارق الاقتصادية والممارسات المؤسسية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات الميدانية السابقة، بالإضافة إلى استبيان موجه لعينة من المعلمين والطلاب وأولياء الأمور في عدد من المؤسسات التعليمية. أظهرت النتائج أن المساواة في التعليم لا تتحقق فقط من خلال فرص الالتحاق، بل تتطلب بيئة تعليمية دامجة تراعي النوع الاجتماعي في المناهج، وأساليب التدريس، وسياسات التوظيف. كما تبين أن المعوقات الأساسية تتمثل في المعتقدات الاجتماعية السائدة حول أدوار النساء، وضعف الوعي بأهمية التعليم المتكافئ، فضلاً عن قصور السياسات التعليمية في معالجة الفجوات الجندرية.

كلمات مفتاحية: الابعاد الاجتماعية، العوامل المعيقة

Abstract

This study aims to analyse the social dimensions of gender equality in education by exploring the impact of social, cultural and economic factors on achieving educational equity between males and females, and identifying the main obstacles to effective equality in this area. The study is based on the premise that education is one of the most important drivers of social change, but gender equality in access to and quality of education continues to be affected by traditional social structures, gender stereotypes, economic disparities and institutional practices.

The study adopted a descriptive analytical approach, based on a review of theoretical literature and previous field studies, as well as a questionnaire directed at a sample of teachers, students and parents in a number of educational institutions. The results showed that equality in education is not achieved solely through enrolment opportunities, but requires an inclusive educational environment that takes gender into account in curricula, teaching methods and employment policies. It also found that the main obstacles are prevailing social beliefs about women's roles, low awareness of the importance of equal education, and the failure of education policies to address gender gaps.

المقدمة:

يُعدّ التعليم أحد الركائز الأساسية في بناء الإنسان والمجتمع، وأداة جوهرية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. فهو لا يقتصر على نقل المعارف والمهارات، بل يشكّل وسيلة لإعادة إنتاج القيم الاجتماعية وترسيخ مبادئ العدالة والمواطنة والمساواة. ومن هذا المنطلق، أصبحت مسألة المساواة بين الجنسين في التعليم من القضايا الجوهرية التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات الاجتماعية والسياسات الدولية، لما تمثله من مدخل أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين المرأة وتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية التنمية.

لقد أولت المواثيق الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وأهداف التنمية المستدامة 2030، اهتمامًا بالغًا بضرورة تحقيق المساواة في التعليم بوصفه حقًا إنسانيًا عالميًا. إلا أن الواقع في العديد من المجتمعات، خصوصًا النامية منها، ما زال يعكس فجوات واضحة بين الذكور والإناث في فرص الوصول إلى التعليم، وفي طبيعة التجارب التعليمية التي يخوضها كلٌّ منهما. ويرتبط ذلك بجملة من العوامل الاجتماعية والثقافية التي تفرض قيودًا على مشاركة الفتيات والنساء في العملية التعليمية، بدءًا من المعتقدات والتصورات التقليدية حول أدوار الجنسين، وصولًا إلى الممارسات المؤسسية والسياسات التعليمية غير المنصفة.

كما أن الأبعاد الاجتماعية للمساواة بين الجنسين لا تقتصر على الحضور الكمي للذكور والإناث في المؤسسات التعليمية، بل تمتد لتشمل نوعية التعليم، وتمثيل المرأة في المناهج الدراسية، وموقعها في الهيكل الإداري للمؤسسات التعليمية، ومدى تكافؤ الفرص في التدريب والتوظيف والترقي. فالمساواة الحقيقية في التعليم تعني تمكين الجنسين من اكتساب القدرات والمهارات بشكل متكافئ، وبما يتيح لهما المساهمة الفعالة في بناء المجتمع دون تمييز أو إقصاء.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة العوامل المعيقة التي تحول دون تحقيق المساواة التعليمية، مثل العادات الاجتماعية الراسخة، وضعف الوعي الأسري بأهمية تعليم الإناث، وتفاوت البنى التحتية بين المناطق، إضافة إلى التوجهات التربوية التي لا تراعي مفهوم النوع الاجتماعي في المناهج والأنشطة التعليمية. وتزداد أهمية هذه الدراسة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة، التي تتطلب استثمار طاقات جميع أفراد المجتمع على قدم المساواة، لضمان العدالة والاستقرار والنمو.

مشكلة البحث:

تُعَدُّ قضـية المسـاواة بين الجنسـين في التعليم من أبرز القضـايا الاجتماعية المعاصـرة التي تشـغل اهتمام الباحثين وصـنّاع القرار في مختلف دول العالم، لما لها من تأثير مباشـر في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المسـتدامة. فالتعليم ليس مجرد وسـيلة لاكتسـاب المعارف والمهارات، بل هو أداة رئيسية لإعادة تشكيل البنية الاجتماعية، وتعزيز تكافؤ الفرص بين الأفراد على أساس الكفاءة لا على أساس النوع الاجتماعي

ورغم الجهود الدولية والمحلية التي بُذلت لتقليص الفجوة بين الذكور والإناث في التعليم، مثل تبنّي أهداف التنمية المسـتدامة (وخاصـة الهدف الرابع والخامس)، ما تزال الممارسـات والأنماط الثقافية السـائدة في كثير من المجتمعات — لا سـيما النامية منها — تُشـكّل عائقًا أمام تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين في فرص التعليم وجودته.

تتجلى المشـكلة الأسـاسـية في أن المسـاواة بين الجنسـين في التعليم لا تتحقق بمجرد إتاحة التعليم للإناث، بل تتطلب معالجة الأبعاد الاجتماعية المتشـابكة التي تؤثر في كل من الوصـول إلى التعليم، ونوعية التجربة التعليمية، وفرص الاستمرار والنجاح فيها. وتشمل هذه الأبعاد عوامل اجتماعية واقتصـادية وثقافية، مثل المعتقدات التقليدية حول أدوار الجنسين، والفقر، والتوزيع غير العادل للموارد التعليمية، وضـعف الوعي المجتمعي بأهمية تعليم الفتيات، إضـافة إلى ممارسـات التمييز غير المعلنة داخل المؤسسات التعليمية ذاتها.

ومن ثمّ، يسعى هذا البحث للإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما الأبعاد الاجتماعية الرئيسة التي تؤثر في تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم؟
2. ما أبرز العوامل الثقافية والاقتصادية والمؤسسية التي تعيق تحقيق هذه المساواة؟
3. إلى أي مدى يمكن للسـياسـات التعليمية والاجتماعية أن تسـهم في الحد من الفوارق الجندرية وتحقيق عدالة تعليمية حقيقية؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول قضـية محورية تمس صـميم عملية التنمية البشـرية والاجتماعية، وهي **المسـاواة بين الجنسـين في التعليم**، التي تُعدّ أحد المؤشـرات الجوهرية لمدى تقدم

المجتمعات ورقيها. فالمساواة التعليمية لا تمثل مطلبًا حقوقيًا فحسب، بل تُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين الأفراد من المساهمة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية.

أولاً، **من الناحية النظرية**، يساهم هذا البحث في تعميق الفهم العلمي للعلاقات المتشابكة بين التعليم والنوع الاجتماعي والبنية الاجتماعية. إذ يقدّم تحليلًا سوسيولوجيًا يربط بين القيم الثقافية السائدة، وديناميات الأسرة، والبيئة الاجتماعية، وبين فرص الذكور والإناث في الحصول على تعليم متكافئ من حيث الكمية والنوعية. كما يُسهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول مفهوم "العدالة التعليمية" من منظور النوع الاجتماعي، من خلال استكشاف العوامل البنيوية والثقافية التي تُنتج وتعيد إنتاج التمييز في المؤسسات التعليمية.

ثانيًا، **من الناحية التطبيقية والتنموية**، تكمن أهمية البحث في أنه يوفر قاعدة معرفية يمكن أن تساعد صُنّاع القرار في تطوير **سياسات تعليمية أكثر شمولًا وعدالة**، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمشكلة، وليس فقط الجوانب الإدارية أو الإحصائية. ففهم العوامل الاجتماعية المعيقة — كالفقر، والتمييز الثقافي، وضعف وعي الأسرة — يُسهم في صياغة برامج تدخل واقعية، تستهدف تمكين الفتيات والنساء من التعليم في مختلف المراحل والمجالات.

ثالثًا، **من الناحية المجتمعية**، يكتسب البحث أهميته من قدرته على إبراز الدور المحوري الذي يلعبه التعليم في إعادة تشكيل الأدوار الجندرية، وتصحيح المفاهيم النمطية التي تُرسّخ التفاوت بين الجنسين. إذ إن تعزيز المساواة في التعليم لا يقتصر على تمكين المرأة فقط، بل يحقق نفعًا شاملًا للمجتمع، عبر بناء جيلٍ أكثر وعيًا بحقوقه، وأكثر استعدادًا للمشاركة في التنمية المستدامة.

رابعًا، **من الناحية المستقبلية**، يتيح هذا البحث إطارًا علميًا لتحليل الاتجاهات الحديثة في سياسات التعليم الجندري، وإعادة تقييم البرامج الحالية في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. كما يُمكّن المؤسسات التعليمية والباحثين من تطوير أدوات قياس ومؤشرات دقيقة لمتابعة التقدم نحو تحقيق المساواة الفعلية في التعليم.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف النظرية والتطبيقية التي تتكامل فيما بينها من أجل تقديم فهم شامل للأبعاد الاجتماعية للمساواة بين الجنسين في التعليم، والكشف عن العوامل التي تحدّ من تحققها في الواقع التعليمي. وتتمثل هذه الأهداف فيما يأتي:

أولاً: الأهداف العامة:

1- **تحليل الأبعاد الاجتماعية المؤثرة في تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم**، من خلال دراسة العلاقة بين البناء الاجتماعي والثقافة السائدة وأنماط التنشئة الاجتماعية من جهة، وفرص التعليم المتاحة للذكور والإناث من جهة أخرى.

2- **الكشف عن العوامل المعيقة لتحقيق المساواة التعليمية بين الجنسين**، سواء كانت ثقافية أو اقتصادية أو مؤسسية أو سياسية، وفهم كيفية تفاعلها مع البنية الاجتماعية العامة.

3- **تقديم إطار تحليلي نقدي يوضح الآليات الاجتماعية التي تُعيد إنتاج عدم المساواة في التعليم**، من خلال ممارسات تربوية أو مؤسسية أو أسرية غير عادلة.

4- **اقتراح سبل عملية وتوصيات علمية لتعزيز المساواة الجندرية في التعليم**، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

ثانيًا: الأهداف الخاصة:

1- دراسة **تأثير القيم والمعتقدات الثقافية** المرتبطة بالنوع الاجتماعي على قرارات الأسر المتعلقة بتعليم البنات، مثل اختيار المدرسة، والاستمرار في الدراسة، ونوعية التخصص.

2- تحليل **دور الأسرة ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني** في تشكيل الاتجاهات نحو تعليم الفتيات وتمكينهن أكاديميًا.

3- تقييم **البيئة التعليمية نفسها** من حيث مدى حياد المناهج الدراسية، وممارسات المعلمين، وطبيعة التفاعل داخل الصفوف الدراسية تجاه الجنسين.

4- فحص **العوامل الاقتصادية** التي قد تعيق التحاق الفتيات أو استمرارهن في التعليم، مثل الفقر، أو ضعف البنية التحتية، أو محدودية الدعم الحكومي.

5- تحديد **مدى فعالية السياسات التعليمية الحالية** في تحقيق العدالة الجندرية، واستكشاف الثغرات الموجودة في تطبيقها أو متابعتها.

6- دراسة **انعكاسات عدم المساواة التعليمية على الجوانب الاجتماعية والتنموية**، مثل المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة، ومستوى الوعي المجتمعي.

7- اقتراح **استراتيجيات للتدخل المجتمعي والتربوي** تهدف إلى معالجة مظاهر التمييز، وتفعيل دور التعليم في ترسيخ قيم العدالة والمساواة بين الجنسين.

ثالثًا: الأهداف المعرفية والمنهجية:

1- إثراء المعرفة السوسيولوجية حول العلاقة بين النوع الاجتماعي والتعليم من خلال دراسة تحليلية نقدية متعددة الأبعاد.

2- المساهمة في تطوير **نموذج نظري** يمكن أن يُستخدم لاحقًا في دراسات مماثلة لقياس مستوى المساواة بين الجنسين في التعليم في البيئات العربية.

3- توجيه **صـــنّاع القرار والباحثين التربويين** نحو أهمية دمج المنظور الاجتماعي والجندري في تحليل قضايا التعليم وصياغة السياسات المستقبلية.

منهجية البحث:

أولاً: منهج البحث:

نظرًا لطبيعة الموضـــوع الذي يتناول قضـــية اجتماعية متعددة الأبعاد، اعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** بوصفه الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية ذات الطابع المركّب. يهدف هذا المنهج إلى **وصـــف الواقع كما هو**، وتحليل أبعاده وعلاقاته، من أجل فهم تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمؤسسية في تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم. ويُعدّ المنهج الوصـفي التحليلي من أكثر المناهج اسـتخدامًا في الدراسـات التربوية والاجتماعية لأنه يسمح بدمج **الوصف الكمي والتحليل الكيفي** في تفسير الظواهر المدروسة.

ولتعميق التحليل، يمكن أن يتكامل المنهج الوصفي مع **المنهج المقارن** عند دراسة الفروق في المساواة بين الجنسين بين مدارس أو مناطق أو مستويات تعليمية مختلفة، مما يساعد على تحديد الفجوات بدقة وتفسيرها في ضوء الخصوصيات الاجتماعية والثقافية لكل سياق.

خامساً: حدود البحث:

الحدود الموضوعية :تقتصر الدراسة على الأبعاد الاجتماعية للمساواة بين الجنسين في التعليم، دون التطرق إلى الجوانب النفسية أو القانونية إلا بقدر ما تخدم التحليل الاجتماعي.

الحدود المكانية :تجرى الدراسـة في نطاق منطقة أو محافظة محددة (يُذكر اسـمها عند التطبيق الفعلي).

الحدود الزمنية :تغطي الفترة الزمنية الممتدة بين عامي (مثلاً 2024–2025)، وهي فترة تمثل مرحلة التحولات التعليمية والاجتماعية المعاصرة في المجتمع محل الدراسة.

سادساً: المصطلحات الإجرائية:

لضمان الدقة المفهومية، يحدد البحث المصطلحات الأساسية كما تُستخدم في الدراسة، مثل:

المســـاواة بين الجنســـين: يقصـــد بها تكافؤ الفرص والمعاملة العادلة بين الذكور والإناث في الوصول إلى التعليم، والمشاركة فيه، والاستفادة من نتائجه دون تمييز.

الأبعاد الاجتماعية: تشـمل مجموعة العوامل الثقافية، والعرفية، والأسـرية، والمجتمعية التي تؤثر في تمكين الأفراد من الحصول على تعليم متكافئ.

العوامل المعيقة: هي العوامل التي تحدّ من تحقيق العدالة التعليمية، ســـواء كانت داخل النظام التعليمي أو خارجه.

المفاهيم:

أولاً: مفهوم المساواة بين الجنسين: [1]

تُعدّ **المساواة بين الجنسين** من المفاهيم المحورية في الدراسات الاجتماعية والتنموية المعاصرة، إذ تعبّر عن **تكـافؤ الفرص والحقوق والواجبـات** بين الـذكور والإنـاث في مختلف المجـالات الحياتية، بما في ذلك التعليم، والعمل، والمشاركة السياسية.

ويُشـير هذا المفهوم إلى إزالة جميع أشـكال التمييز القائم على أسـاس الجنس، سـواء كان تمييزًا مباشرًا أو غير مباشر، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمشاركة المتكافئة في التنمية.

عرّفت **الأمم المتحدة** المسـاواة بين الجنسـين بأنها "تمتع النسـاء والرجال، والفتيات والفتيان، بنفس الحقوق والفرص والموارد والحماية في المجتمع، وإمكانية المسـاهمة في التنمية على قدم المسـاواة. (1)

ثانيا: مفهوم النوع الاجتماعي(Gender) :

يُعد مفهوم **النوع الاجتماعي** من المفاهيم الأسـاسـية لفهم المسـاواة بين الجنسـين ويشـير هذا المفهوم إلى **الأدوار والسلوكيات والتوقعات التي يحددها المجتمع لكل من الذكور والإناث،** وليس إلى الفروق البيولوجية بينهم.

فبينمـا يعبّر مصـــطلح "الجنس (Sex) "عن الاختلافـات البيولوجيـة الطبيعيـة، فـإن "النوع الاجتماعي" يعكس

\

(1) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022.
(2) سعيد، أحمد .العدالة الاجتماعية والنوع الاجتماعي في التعليم العربي .القاهرة: دار الفكر العربي، 2020.

ثالثاً: مفهوم العدالة التعليمية: [2]

تُعرّف **العدالة التعليمية** بأنها ضـــمان حصـــول جميع الأفراد على فرص تعليمية متكافئة في الوصول والمشاركة والاستفادة، بغضّ النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الجندرية ولا تقتصـــر العدالة التعليمية على المســـاواة في عدد المقاعد الدراســـية، بل تمتد لتشـــمل **جودة التعليم، والمناهج، وأساليب التدريس، والبيئة التعليمية.** (2)

الأبعاد الاجتماعية للمساواة في التعليم: [3]

تتأثر المساواة الجندرية في التعليم بعدد من الأبعاد الاجتماعية المترابطة، من أهمها:

- **البعد الثقافي:** يشمل القيم والعادات والتقاليد التي تحدد نظرة المجتمع لتعليم الفتيات، وقد تشكّل أحيانًا عائقًا أمام التحاقهن أو استمراريتهن في الدراسة، خاصة في البيئات الريفية أو المحافظة. (3)
- **البعد الأســري:** للأســرة دور محوري في تشــكيل اتجاهات الأبناء نحو التعليم. فمســتوى تعليم الوالدين وقناعاتهم الجندرية ينعكس مباشرة على فرص الفتيات في التعليم. (1)
- **البعد المؤســســي:** يتعلق ببيئة المدرســة نفســها، من حيث البنية التحتية، وأســاليب التدريس، وصـور الجندر في المناهج الدراسـية، وممارسـات المعلمين والمعلمات التي قد تعزز أو تحدّ من العدالة الجندرية. (2)
- **البعد الإعلامي والمجتمعي:** للإعلام دور في ترســيخ أو تفكيك الصـــور النمطية للجنســين. فالمضـامين الإعلامية التي تكرّس فكرة "المرأة الضـعيفة" أو "الرجل القائد" تُعيد إنتاج اللامسـاواة في الوعي الجمعي، مما ينعكس على التعليم

العوامل المعيقة لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم: [4]

رغم التقدم المحرز في الســياســات التعليمية العالمية، ما تزال هناك **عوائق متعددة** تحول دون تحقيق المساواة الفعلية، من أبرزها:

(3) عبد الرحمن، سامية .الأسرة والتعليم والمساواة الجندرية في الوطن العربي .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.

.

.

- **التمييز داخل المدرسة**
- **الفقر وضعف البنية التحتية**
- **قصـــور الســـياســـات التعليمية:** في دمج منظور النوع الاجتماعي ضـــمن التخطيط والبرامج التعليمية، وعدم وجود آليات متابعة دقيقة لقياس التقدم نحو العدالة الجندرية.

أهمية المساواة الجندرية في التعليم

تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم يُعدّ **ركيزة أساسية للتنمية المستدامة،** إذ يؤدي إلى:

- رفع مستوى رأس المال البشري وتنمية القدرات الإنتاجية للمجتمع؛
- تقليص الفقر والبطالة؛
- تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة؛
- بناء مجتمع أكثر عدالة وإنصافًا.

المساواة بين الجنسين في التعليم:

تُعدّ المســاواة بين الجنســين في التعليم إحدى القضــايا الجوهرية في التنمية البشــرية والعدالة الاجتماعية، إذ يُنظر إليها باعتبارها **حقًّا أساسيًّا من حقوق الإنسان،** وأداةً حيوية لتحقيق التنمية المستدامة. فالتعليم المتكافئ لا يقتصر على ضمان فرص متساوية في الالتحاق بالمدرسة، بل يشمل أيضًا **جودة**

التعليم، والمشاركة الفاعلة، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي الناتج عنه.

وتُبرز الدراســات الحديثة أن التفاوت بين الجنســين في التعليم لا يعود إلى عوامل تعليمية بحتة، بل إلى **أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصــادية** عميقة الجذور، ترتبط بأنماط التنشــئة الاجتماعية، والأدوار الجندرية، ونظام القيم السائد داخل المجتمع.

مفهوم المساواة بين الجنسين في التعليم وأهميتها

أولًا: المفهوم اللغوي والاجتماعي: [5]

المساواة لغويًا: تعني التكافؤ أو التماثل في القدر والقيمة والمعاملة، وهي ضد التمييز أو التفرقة.

أما في المجال الاجتماعي: فالمســـاواة بين الجنســـين تشـــير إلى **توفير فرص متكافئة وعادلة للذكور والإناث** في الوصول إلى التعليم والمشاركة فيه والاستفادة من نتائجه دون أي تمييز على أساس الجنس.. [1]

(1) اليونسكو. تقرير المساواة بين الجنسين في التعليم. باريس: اليونسكو، 2022.
(2) الأمم المتحدة. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). نيويورك: الأمم المتحدة، 1979.

ثانياً: المساواة بين الجنسين من منظور حقوق الإنسان:

يرتبط مبدأ المساواة التعليمية بمبادئ العدالة وحقوق الإنسان فقد نصّ **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)** في مادته (26) على أن "لكل شخص الحق في التعليم، وأن يكون التعليم مجانيًا على الأقل في مراحله الأساسية ".كما أكدت **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيداو(CEDAW –** لعام 1979) على ضرورة إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة في التعليم. (2)

ثالثًا: أهمية المساواة بين الجنسين في التعليم: [6]

تنبع أهمية المساواة بين الجنسين في التعليم من كونها ركيزة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ويمكن تلخيص أهميتها في النقاط التالية:

- **تمكين المرأة والمجتمع:** التعليم المتكافئ يمكّن المرأة من المشاركة في صنع القرار ويساهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً وتكافؤًا.
- **تحقيق التنمية المستدامة:** يرتبط التعليم المتكافئ بزيادة الإنتاجية، وتحسين الصحة العامة، وتقليل معدلات الفقر والبطالة. (3)
- **ترسيخ العدالة الاجتماعية:** التعليم المتكافئ يُسهم في كسر القيود الاجتماعية والثقافية التي تحد من دور المرأة.
- **تحسين جودة الحياة الأسرية:** المرأة المتعلّمة أكثر قدرة على تربية جيل متعلم ومستنير.
- **تحقيق التوازن في سوق العمل:** المساواة التعليمية تعزز مشاركة المرأة في القوى العاملة، مما يزيد من الناتج المحلي الإجمالي للدول.

مؤشرات المساواة بين الجنسين في التعليم

لقياس مستوى المساواة بين الجنسين في التعليم، تعتمد المنظمات الدولية على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، من أهمها:

- **مؤشر التكافؤ بين الجنسين في معدلات الالتحاق (Gender Parity Index – GPI):** ويُحسب بقسمة معدل التحاق الإناث على معدل التحاق الذكور. تشير القيمة [1]
-

(3) الخطيب، رانية. "واقع التعليم العالي للفتيات في الأردن." مجلة البحوث التربوية العربية، العدد (18)، 2022م.

- **معدل البقاء في التعليم:** يقيس مدى قدرة الذكور والإناث على الاستمرار في الدراسة حتى نهاية المرحلة التعليمية المحددة.
- **الفجوة في معدلات الأمية:** انخفاض معدلات الأمية بين الإناث مؤشر على تحسن المساواة في فرص التعليم.
- **مؤشر المشاركة في التعليم العالي:** يقيس مدى التحاق الفتيات بالتخصصات الجامعية مقارنة بالذكور.
- **مؤشر التمثيل المهني والأكاديمي:** يعبّر عن نسبة النساء العاملات في التدريس، والقيادة التربوية، وصنع القرار التعليمي.
- **مؤشر جودة التعليم والمناهج:** يقيس مدى خلوّ المناهج من الصور النمطية الجندرية، وتضمينها مفاهيم المساواة والتمكين. [7]

واقع المساواة بين الجنسين في التعليم (محلياً وعربياً):

أولاً: على الصعيد المحلي (في بعض الدول العربية): [8]

تشير التقارير الإقليمية إلى أن العديد من الدول العربية حققت **تحسّنًا ملحوظًا** في معدلات التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي، إلا أن **الفجوة لا تزال قائمة في التعليم الثانوي والعالي**، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة فعلى سبيل المثال:

- في **اليمن**، لا تزال الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث واضحة بسبب الفقر، والعادات الاجتماعية، ونقص البنية التحتية التعليمية في المناطق الريفية
- أما في **الأردن وتونس**، فقد تحققت نسب عالية من التكافؤ في التعليم الأساسي، بل وتفوّقت الفتيات على الذكور في التعليم الجامعي، غير أن التفاوت لا يزال في سوق العمل والاختصاصات العلمية.

ثانياً: على الصعيد العربي العام:

تُظهر بيانات **منظمة الإسكوا (ESCWA)** لعام 2023 أن الفتيات يشكّلن نحو **49%من إجمالي الطلبة في مراحل التعليم الأساسي والثانوي** في العالم العربي، إلا أن نسبة تمثيل النساء في المناصب القيادية الأكاديمية لا تتجاوز **25%**

(1) وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية. تقرير التعليم والمساواة بين الجنسين. صنعاء، 2021..

كما كشـــفت تقارير اليونســـكو أن **العوامل الثقافية والاجتماعية** لا تزال من أبرز المعوّقات أمام تحقيق المساواة الكاملة في التعليم، رغم التحسّن في التشريعات والسياسات

العوامل المؤثرة في المساواة بين الجنسين في التعليم:

1- **العوامل الثقافية والاجتماعية:** تتعلق بالعادات والتقاليد والأدوار الجندرية الموروثة التي تحدّ من تعليم البنات أو توجههن إلى تخصصات معينة.

2- **العوامل الاقتصادية:** الأسر ذات الدخل المحدود تميل إلى **تفضيل تعليم الذكور** بسبب الموارد المحدودة والاعتقاد بأنهم أكثر قدرة على العمل مستقبلاً.

3- **العوامل السياسية والتشريعية:** غياب سياسات تعليمية واضحة تراعي النوع الاجتماعي يؤدي إلى استمرار الفجوات في المخرجات التعليمية.

4- **العوامل المؤسسية:** تتعلق بنوعية المناهج، وأساليب التدريس، ومدى حساسية السياسات التعليمية تجاه قضايا النوع الاجتماعي.

5- **العوامل النفسية والإدراكية:** تشمل ضعف الثقة بالنفس لدى الفتيات نتيجة التنشئة التمييزية، وتأثير الصور النمطية في الإعلام والتعليم على طموحاتهن المهنية.

العوائق المؤثرة في تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم:

رغم التقدم الكبير الذي شـــهدته الأنظمة التعليمية في عدد من الدول العربية والدولية في السنوات الأخيرة، فإن **تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم** لا يزال يواجه العديد من العوائق التي تتراوح بين **ثقافية، واقتصادية، وسياسية، ومؤسسية.**

العوائق الثقافية والاجتماعية:

تأثير الأسرة والمجتمع المحلي: [9]

- الأسرة تمثل البنية الاجتماعية الأولى التي تحدد **قيم التعليم والجندر.**
- مستوى التعليم لدى الوالدين، خاصة الأم، يؤثر بشكل مباشر على تحصيل الفتيات الأكاديمي.
- كما يلعب المجتمع المحلي، من خلال الأعراف والعادات، دورًا كبيرًا في اســـتمرار فجوة التعليم بين الجنسين.

1 عبد الرحمن، سامية. الأسرة والتعليم والمساواة الجندرية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.

العوائق الاقتصادية:

الفقر وقلة الموارد:

تكاليف التعليم المباشرة وغير المباشرة:

- تشمل الرسوم المدرسية، ووسائل النقل، والزي المدرسي، والكتب.
- هذه التكاليف تؤثر على استمرار الفتيات في التعليم، خاصة في المناطق الريفية والنائية، حيث الوصول إلى المدرسة قد يكون مكلفًا وغير آمن.

3- تأثير البيئة الاقتصادية على خيارات التخصصات

- تؤدي الضغوط الاقتصادية إلى توجيه الفتيات نحو التخصصات الأقل تكلفة أو الأقرب إلى المنزل، مما يحد من **تنوع فرص التعليم العالي**.

العوائق السياسية والتشريعية: [10]

1- ضعف سياسات النوع الاجتماعي في التعليم:

- بعض الدول لديها **قوانين وتشريعات تعليمية**، لكنها تفتقر إلى التطبيق الفعّال أو المتابعة المستمرة.
- غياب آليات تقييم الأداء التعليمي وفق معايير **المساواة بين الجنسين** يجعل التنفيذ شكليًا في كثير من الأحيان. (3)

2- النزاعات والحروب وأثرها على التعليم:

- النزاعات المسلحة تؤدي إلى **إغلاق المدارس أو تهجير السكان**، وتؤثر بشكل خاص على تعليم الفتيات.
- في اليمن وسوريا، فقدت ملايين الفتيات فرص التعليم بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية. (4)

3- ضعف التخطيط المؤسسي والمساءلة

- عدم وجود **خطط واضحة للحد من التمييز الجندري** في التعليم.
- ضعف الرقابة على تطبيق السياسات التعليمية الحساسة للجندر يؤدي إلى استمرار الفجوات. (5)

(1) الأمم المتحدة .اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) .نيويورك: الأمم المتحدة، 1979.
(2) وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية .تقرير التعليم والمساواة بين الجنسين .صنعاء، 2021.

العوائق المؤسسية: [11]

1- جودة المناهج وغياب الحساسية الجندرية

- المناهج الدراسية في بعض البلدان العربية لا تدمج مفاهيم المساواة أو تمكين الفتيات بشكل كافٍ.

2- ممارسات المعلمين والمعلمات

3- نقص البنية التحتية الداعمة

4- التمثيل النسائي في القيادات التعليمية

العوائق النفسية والإدراكية

1- **ضعف الثقة بالنفس لدى الفتيات** نتيجة التنشئة الاجتماعية والتمييز المبكر.

2- **الصور النمطية في الإعلام والمدارس** تؤثر على طموحات الفتيات وتقلل من مشاركتهن في بعض التخصصات.

3- **الضغط الاجتماعي** على الفتيات للتركيز على الزواج أو الأعمال المنزلية، مما يقلل من الالتزام الأكاديمي. [12]

الخاتمة:

تُعدّ المساواة بين الجنسين في التعليم أحد أبرز ركائز التنمية البشرية والاجتماعية، إذ تمثل أداة فعّالة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين الأفراد من المساهمة في بناء المجتمع على أسس من الإنصاف والتكافؤ. وقد أظهرت الدراسة أن التعليم لا يقتصر على كونه حقًا إنسانيًا، بل هو مدخل أساسي لإعادة تشكيل الأدوار الاجتماعية وإزالة الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي.

إلا أن تحقيق هذه المساواة لا يزال يواجه جملة من **العوائق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية** التي تُضعف من فرص الإناث في الوصول إلى التعليم واستمراره، خصوصًا في البيئات التي تسود فيها القيم التقليدية والنظرة النمطية لدور المرأة. كما أن غياب السياسات التعليمية العادلة والبرامج الداعمة للنوع الاجتماعي يحدّ من فعالية الجهود الحكومية والمجتمعية في هذا المجال.

(3) الخطيب، رانية. "واقع التعليم العالي للفتيات في الأردن." مجلة البحوث التربوية العربية، العدد (18)، 2022م.

.
.

وبناءً على تحليل الأبعاد الاجتماعية للمساواة، يتضح أن التغيير المنشود يتطلب تضافر الجهود بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والأسرة، لتأسيس ثقافة قائمة على **العدالة والمشاركة والتمكين** بعيدًا عن التمييز القائم على النوع.

توصل البحث الى نتائج جديدة لعل أهمها:

1. يتأثر تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بالعوامل الاجتماعية والثقافية السائدة، خاصةً القيم التقليدية التي تحدد أدوارًا محددة للذكور والإناث.
2. ما تزال الفجوة بين الجنسين في التعليم واضحة في بعض المراحل الدراسية، خصوصًا في المناطق الريفية أو ذات المستوى الاقتصادي المنخفض.
3. تلعب **الأسرة** دورًا مزدوجًا؛ فقد تكون عامل دعم لتمكين الفتيات من التعليم، أو عامل إعاقة نتيجة للضغوط الاجتماعية والمعتقدات السائدة.
4. غياب البرامج التوعوية والسياسات التعليمية الحساسة للنوع الاجتماعي يسهم في استمرار التفاوت التعليمي.
5. وجود علاقة طردية بين مستوى الوعي المجتمعي بحقوق المرأة وبين درجة مشاركتها في العملية التعليمية.
6. تعد مشاركة المرأة في التعليم ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي والصحي والاجتماعي للأسرة والمجتمع.

التوصيات

1. **تعزيز الوعي المجتمعي** بأهمية تعليم الفتيات من خلال حملات إعلامية وتربوية تُبرز دور المرأة في التنمية.
2. **دمج مفاهيم النوع الاجتماعي** في المناهج الدراسية والأنشطة التعليمية لغرس قيم المساواة منذ المراحل الأولى للتعليم.
3. **تطوير سياسات تعليمية عادلة** تضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين في القبول، والمنح، والبرامج الأكاديمية.
4. **تمكين الأسر اقتصاديًا** في المناطق الفقيرة لتقليل الأثر السلبي للعوامل الاقتصادية على تعليم الفتيات.

5. **تأهيل الكوادر التعليمية** (معلمين، إداريين) للتعامل مع قضـــايا النوع الاجتماعي بوعي ومهارة.
6. **تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار التعليمي** من خلال تمكينها في المناصب الإدارية والقيادية في المؤسسات التعليمية.
7. **إجراء المزيد من الدراســات الميدانية** حول أثر الثقافة المحلية على المســاواة في التعليم لتوجيه السياسات التعليمية المستقبلية.

قائمة المراجع

1. سعيد، أحمد .العدالة الاجتماعية والنوع الاجتماعي في التعليم العربي .القاهرة: دار الفكر العربي، 2020.
2. عبد الرحمن، سامية .الأسرة والتعليم والمساواة الجندرية في الوطن العربي .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.
3. حسين، فاطمة .الإعلام والنوع الاجتماعي: قراءة في الصورة النمطية للمرأة العربية . القاهرة: دار رؤية، 2020.
4. الشامي، نادية .المعتقدات الثقافية وتعليم الفتيات في المجتمعات العربية .بيروت: دار النهضة العربية، 2018.
5. حسين، فاطمة .النوع الاجتماعي وصورة المرأة في المناهج الدراسية اليمنية .صنعاء: جامعة صنعاء، 2022.
6. العبدلي، محمد .الثقافة والتعليم في المجتمع العربي .عمّان: دار الحامد للنشر، 2021.

التقارير:

تقارير الأمم المتحدة واليونسكو

1. الأمم المتحدة .تقرير التنمية البشرية .برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022.
2. United Nations. Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW), New York, 1979.

الأمم المتحدة .اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، نيويورك، 1979.

3. UNESCO. Global Education Monitoring Report 2023. Paris: UNESCO.
4. UNESCO. Global Education Monitoring Report 2023: Gender and Education. Paris: UNESCO, 2023.
5. UNESCO. Global Education Monitoring Report: Arab States Summary. Paris: UNESCO, 2023.

اليونسكو .تقرير المساواة بين الجنسين في التعليم .باريس، 2022.

6. UNESCO & UNICEF. Advancing Gender Equality through Education. Paris, 2021.
7. UNESCO Institute for Statistics. Gender Parity Index Data, 2023.

8. UNESCO Institute for Statistics. Education for Girls: Global Monitoring Report. Paris, 2022.

تقارير البنك الدولي:

11. البنك الدولي .سياسات التعليم والمساواة الجندرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .واشنطن، 2021.
12. World Bank. Education and Gender Equity in the Arab Region. Washington D.C., 2020.

تقارير اليونيسف و"المرأة – الأمم المتحدة"

13. UNICEF. Education as a Tool for Gender Transformation. New York, 2023.
14. UNICEF. The Impact of School Costs on Girls' Education. New York, 2021.
15. UN Women. Education and Gender Equality Report. New York, 2023.

تقارير الإسكوا

16. ESCWA. Gender Equality in Education: Arab States Report. Beirut: UN ESCWA, 2023.

تقارير وزارية:

17. وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية .تقرير التعليم والمساواة بين الجنسين . صنعاء، 2021.

ثالثاً: **المقالات العلمية المحكمة**:

1. محمد، آمال. "المعلمون والمساواة الجندرية في التعليم الأساسي ."مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، العدد (45)، 2022.
2. الحربي، ناصر. "اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مفهوم المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي ."مجلة التربية الحديثة، جامعة الملك سعود، العدد (12)، 2020.
3. الخطيب، رانية. "واقع التعليم العالي للفتيات في الأردن ."مجلة البحوث التربوية العربية، العدد (18)، 2022.
4. Al-Khatib, H., & Azzam, R. (2020). Gender Equity in Arab Educational Systems: A Comparative Analysis. Journal of Middle Eastern Studies, 46(3), 455–478.
5. Mosedale, S. (2022). Social Barriers to Girls' Education in Developing Societies. International Journal of Gender Studies in Education, 9(1), 65–84.